

Distr.: General
6 August 2010
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والستون
البند ٢٦ من جدول الأعمال المؤقت*
التنمية الزراعية والأمن الغذائي

التنمية الزراعية والأمن الغذائي

تقرير الأمين العام

مو جز

بعد مضي سنتين على أزمة الغذاء في عام ٢٠٠٨، لا يزال هناك ٢٩ بلدا على الصعيد العالمي يعاني من انعدام الأمن الغذائي، ولا يزال هناك أكثر من بليون شخص يعانون من الجوع أو من نقص التغذية. إلا أن الجهود المتضافرة التي يبذلها المجتمع الدولي لتنسيق الإجراءات لتقديم المساعدة الغذائية والتغذية ولتوفير مزيد من الموارد للتنمية الزراعية المستدامة، بالإضافة إلى المبادرات السياسية القطرية التي تشمل منظمات المزارعين والتي تدعمها استراتيجيات إقليمية ودولية، ساهمت في إقامة شبكات أمان اجتماعي أقوى وتحسين الدعم المقدم لصغار المزارعين.

* A/65/150.



المحتويات

الصفحة

٣	أولا - مقدمة
٤	ثانيا - الزراعة ووضع الأمن الغذائي
٥	ألف - لمحة عامة عن الوضع الحالي
٨	باء - التحديات الحالية والناشئة
١٠	ثالثا - التصدي لأزمة الأمن الغذائي وتحديات التنمية الزراعية
١٠	ألف - الإجراءات المتخذة على الصعيد العالمي
٢٠	باء - التقدم على الصعيد الإقليمي
٢٢	جيم - السياسات والتدابير الوطنية من أجل الزراعة المستدامة والأمن الغذائي
	رابعا - سبل المضي قدماً: الحفاظ على الزخم العالمي بشأن اتباع نهج شامل لتحقيق الأمن
٢٧	الغذائي من خلال التنمية الزراعية

أولا - مقدمة

١ - أُعِدَّ هذا التقرير استجابة للطلب الذي تقدمت به الجمعية العامة في قرارها ٢٢٤/٦٤ بأن يقدم الأمين العام إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين تقريراً عن التطورات المتعلقة بالجهود العالمية الرامية إلى معالجة التنمية الزراعية والأمن الغذائي، بما في ذلك التقدم المحرز في تنفيذ الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي المعني بالأمن الغذائي، وذلك في إطار البند المعنون "التنمية الزراعية والأمن الغذائي".

٢ - وقد استفاد التقرير من المعلومات الواردة من فرقة العمل الرفيعة المستوى التابعة للأمين العام والمعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية، بما في ذلك تقارير اللجنة التوجيهية العليا التابعة لفرقة العمل. والمعلومات والتحليلات التي وردت في إطار العمل الشامل المستكمل الذي أصدرته فرقة العمل في تموز/يوليه ٢٠١٠، ومنشور الآفاق الزراعية ٢٠١٠-٢٠١٩ الصادر عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة، والآراء والتوصيات الصادرة عن منظمات المزارعين في أفريقيا في إطار البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية، التي جمعها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، تساهم جميعها في إضافة مادة جوهرية. كما تساهم متابعة الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين الإجراءات المتعلقة بتنفيذ القرارات المتخذة خلال الدورة السابعة عشرة للجنة التنمية المستدامة المتعلقة بالزراعة والتنمية الريفية في هذا التقرير.

٣ - ويتحقق الأمن الغذائي عندما يتمتع كافة البشر وفي جميع الأوقات، بالقدرة على الحصول، من الناحية المادية والاجتماعية والاقتصادية، على قدر كاف من الأغذية السليمة والمغذية التي تلي حاجاتهم التغذوية وتناسب أذواقهم الغذائية كي يعيشوا حياة مفعمة بالنشاط والصحة. أما انعدام الأمن الغذائي، فإنه يوجد عندما لا تتوفر لدى الناس القدرة على الحصول على قدر كاف، من الناحية المادية والاجتماعية والاقتصادية، من المواد الغذائية، على النحو المعرّف أعلاه. لذلك يشمل الأمن الغذائي مسائل تتعلق بتوافر المواد الغذائية وإمكانية الحصول عليها والاستفادة منها واستقرارها، وبسبب تركيزها على الخصائص الفردية، فإنها تشمل أيضاً الاحتياجات من الطاقة والبروتين والعناصر المغذية من أجل الحياة والنشاط والحمل والنمو والقدرات على المدى الطويل.

ثانياً - الزراعة ووضع الأمن الغذائي

٤ - في أعقاب الأزمات المالية والغذائية، أفادت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الغذاء العالمي في منشورهما لعام ٢٠٠٩ حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم^(١)، بأنه للمرة الأولى منذ عام ١٩٧٠، يعاني أكثر من بليون شخص من الجوع ونقص التغذية في جميع أنحاء العالم، وبعبارة أخرى، فإن ما يقرب من سدس البشرية جمعاء تعاني من انعدام الأمن الغذائي.

٥ - وقد تضافرت عدة عوامل لجعل عام ٢٠٠٩ عاماً ذا ضرر بالغ على الناس المعرضين لخطر انعدام الأمن الغذائي. فقد أدت الأزمة الغذائية إلى رفع أسعار المواد الغذائية الأساسية وجعلتها بعيدة عن متناول الملايين من الفقراء. وقد تضررت الكثير من الأسر بسبب ارتفاع الأسعار، بعد أن كانوا مشترين للأغذية. وقد أرغم ارتفاع الأسعار العديد من الأسر الفقيرة إلى تقديم تنازلات، مثل الاستيعاض عن الأغذية الأكثر قيمة غذائية بالأغذية الأقل قيمة غذائية، وبيع أصولهم الإنتاجية، وإخراج أطفالهم من المدارس، والتخلي عن الرعاية الصحية أو التعليم، أو تناول كميات أقل من الطعام. وفي حين وصل متوسط الرقم القياسي لأسعار المواد الغذائية في عام ٢٠٠٩ إلى ١٧ في المائة، وهو أدنى من المتوسط في عام ٢٠٠٨، فقد ظلت الأسعار مرتفعة بنسبة ١١ في المائة عما كانت عليه في عام ٢٠٠٧. ومع أن التركيز العالمي على أسعار المواد الغذائية قد تضاءل، فقد شهدت أسعار المواد الغذائية الأساسية المحلية في عدة بلدان ارتفاعاً بلغ الضعف في عام ٢٠٠٩، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث أظهرت عينة مؤلفة من ٥٥ بلداً شملتها دراسة استقصائية عن أسعار المواد الغذائية المحلية أجرتها منظمة الأغذية والزراعة أن بعض البلدان شهدت أكبر الزيادات في أسعار المواد الغذائية في أسواقها المحلية. وقُدِّرَ أثر ذلك على نقص التغذية، أو الجوع، بما يقرب من ٨ في المائة في عام ٢٠٠٩^(٢).

٦ - وأدت الأزمة المالية العالمية إلى تدني قدرة وزراء المالية في أقل البلدان نمواً على الاستجابة لاحتياجات أشد السكان فقراً. فقد شهد العديد من البلدان انخفاضاً في التجارة والتدفقات المالية عبر الحدود، وشهدت انخفاضاً في عائدات التصدير لديها، واستثمار

(١) منظمة الأغذية والزراعة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم، روما، ٢٠٠٩؛ متاح على الموقع: <http://www.fao.org/docrep/012/i0876e/i0876e00.HTM>

(٢) البنك الدولي، "Food Price Watch"، شباط/فبراير ٢٠١٠. متاحة على الموقع:

http://siteresources.worldbank.org/INTPOVERTY/Resources/335642-1210859591030/FINAL_Food_Price_Watch_Feb2010.pdf

الشركات الأجنبية فيها، وتلقي مساعدات التنمية، والتحويلات من المواطنين الذين يعيشون في الخارج، والدخل المتأتي من الضرائب. ولحسن الحظ، بدأت الحكومات تتصدى للأزمة من خلال الاستثمار في الزراعة والبنية التحتية وتوسيع شبكات الأمان.

ألف - لمحة عامة عن الوضع الحالي

٧ - يتوقع المنشور توقعات المحاصيل والوضع الغذائي (أيار/مايو ٢٠١٠) الذي أصدرته منظمة الأغذية والزراعة أن أسعار المواد الغذائية في البلدان النامية ستبقى أعلى من مستوى ما قبل الأزمة في مطلع عام ٢٠٠٨، مما يؤثر سلباً على إمكانية حصول الضعفاء من السكان على الغذاء. وعلاوة على ذلك، تستمر الصعوبات المتعلقة بالمواد الغذائية في ٢٩ بلداً في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في النيجر وتشاد وغيرهما من بلدان منطقة الساحل في غرب أفريقيا، حيث تدعو الحاجة إلى تقديم مساعدات غذائية لموسم التسويق ٢٠٠٩-٢٠١٠^(٣).

٨ - ويفيد تقرير الآفاق الزراعية للفترة ٢٠١٠-٢٠١٩ الصادر عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة بأنه يتوقع ارتفاع أسعار السلع الأساسية الدولية في المتوسط خلال العقد المقبل، مقارنة بالأسعار قبل عشر سنوات من ارتفاع الأسعار في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨. ويستند هذا التوقع إلى استئناف النمو الاقتصادي، في البلدان النامية بشكل خاص، وزيادة الطلب نتيجة ارتفاع إنتاج الوقود الحيوي، ويتوقع ارتفاع تكاليف المدخلات ذات الصلة بالطاقة. ويتوقع ارتفاع متوسط أسعار القمح والحبوب الخشنة بنسبة تتراوح بين ١٥ و ٤٠ في المائة من حيث القيمة الحقيقية مقارنة بالفترة ١٩٩٧-٢٠٠٦، أما بالنسبة لأسعار الزيوت النباتية، فمن المتوقع أن تزداد أكثر من ٤٠ في المائة. وبالنسبة للمنتجات الحيوانية، فإن متوسط أسعار اللحوم، من حيث القيمة الحقيقية، غير لحم الخنزير، يتوقع أن تتجاوز متوسط أسعار الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٦ في السنوات العشر القادمة، وذلك نتيجة، بشكل مبدئي، انخفاض الإمدادات، وارتفاع تكاليف الأعلاف وازدياد الطلب. ويتوقع أن يرتفع متوسط أسعار منتجات الألبان من حيث القيمة الحقيقية من ١٦ إلى ٤٥ في المائة في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٩ بالمقارنة مع الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٦، حيث تشير أسعار الزبدة إلى أكبر الأرباح، تليها أسعار الطاقة والزيوت

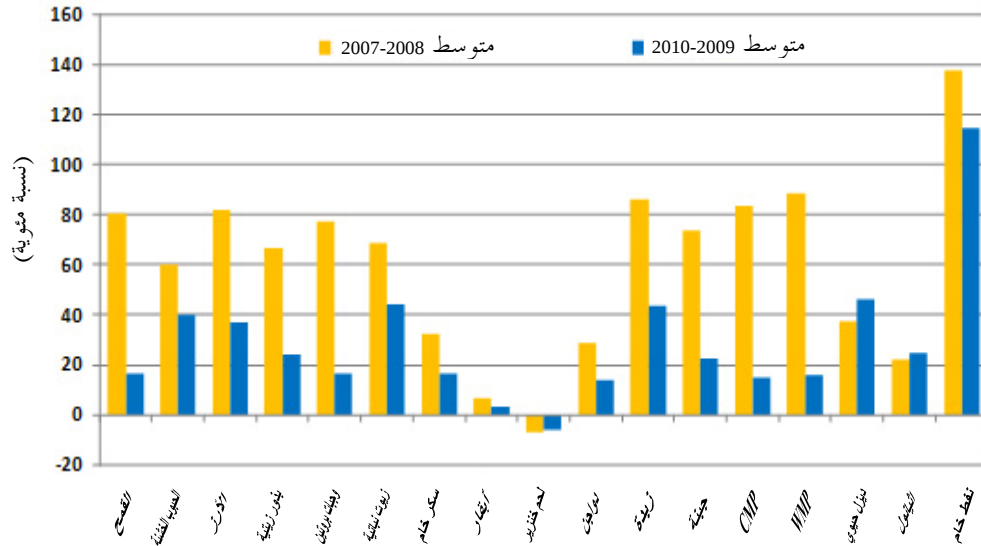
(٣) النظام العالمي للمعلومات والإنذار المبكر، "توقعات المحاصيل والوضع الغذائي" عدد رقم ٢، أيار/

مايو ٢٠١٠. <http://www.fao.org/docrep/012/ak347e/ak347e00.pdf>.

النباتية. وكما يبين الشكل الأول، فمن المتوقع أن تظل أسعار السلع الحقيقية أدنى من الارتفاعات الأخيرة، لكنها ستظل أعلى من الأسعار التي كانت سائدة في العقد الماضي^(٤).

الشكل الأول:

أسعار السلع الحقيقية للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ والفترة ٢٠١٠-٢٠١٩ (متوقع)



٩ - ويقدم مؤشر توقعات الإنتاج الصافي^(٥) قياساً موجزاً للنمو بالقيمة الإجمالية لإنتاج جميع السلع المدرجة في التقرير، صافي تكاليف الأعلاف والبذور التي تعد داخلية في القطاع، والمقاسة جميعها بأسعار مرجعية دولية ثابتة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦. وتعد البرازيل أسرع البلدان نمواً في القطاع الزراعي، حيث يتوقع أن تنمو أكثر من ٤٠ في المائة حتى عام ٢٠١٩، بالمقارنة مع فترة الأساس ٢٠٠٧-٢٠٠٩. ويتوقع أن ينمو الاتحاد الروسي وأوكرانيا بنسبة ٢٦ في المائة و ٢٩ في المائة على التوالي، شريطة أن تضع الحكومات المعنية الخطط وأن تتخذ تدابير الدعم، وأن تمضي قدماً على النحو المبين لتحقيق النتائج المرجوة، وحدوث انتعاش ملحوظ في مستويات الإنتاج.

١٠ - ومن الممكن أن تحقق كل من الصين والهند أيضاً نمواً ملحوظاً بنسبة ٢٦ و ٢١ في المائة، على التوالي. وفي حين يتوقع أن تحقق أستراليا نمواً بنسبة تقارب ١٧ في المائة، فإن هذا النمو يعكس الرجوع المفترض إلى العائدات الأكثر اعتيادية، وبالمقارنة مع فترة أطول،

(٤) تقرير الآفاق الزراعية الصادر عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة للفترة ٢٠١٠-٢٠١٩، متاح على الموقع: <http://www.agri-outlook.org/dataoecd/13/13/45438527.pdf>.

(٥) المرجع نفسه.

سيكون الإنتاج في أستراليا بحلول عام ٢٠١٩ أعلى بنحو ٧ في المائة فقط عما كان عليه في عام ٢٠٠٠. ويتوقع أن يتراوح نمو الإنتاج في الولايات المتحدة وكندا بين ١٠ و ١٥ في المائة خلال الفترة نفسها.

١١ - وفي المقابل، وخلال الفترة نفسها، سيكون صافي الناتج الزراعي في البلدان الأعضاء الـ ٢٧ في الاتحاد الأوروبي أقل من ٤ في المائة. وتعكس هذه الاتجاهات المتنوعة تطورات هامة في هذه البلدان التي قد تولّد النمو أو تكبحه.

١٢ - وحسب المنطقة، تقدم تدابير الإنتاج، على أساس نصيب الفرد، وجهة نظر مثيرة للاهتمام بشأن التطورات الطويلة الأجل في الزراعة العالمية وآثارها المحتملة على إمدادات الغذاء. فقد انخفض نصيب الفرد من الناتج في شمال أفريقيا والشرق الأوسط، ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى توافر المياه المحدودة وإلى السياسات التي اعتمدتها بعض البلدان مثل المملكة العربية السعودية الرامية إلى خفض إنتاج القمح المدعوم إلى درجة كبيرة. ويتوقع أن يظل الإنتاج في منطقة جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا في حالة ركود من حيث نصيب الفرد، لأن الإنتاج قلما يتماشى مع وتيرة النمو السكاني الذي لا يزال يبلغ في المتوسط نحو ٢,٢ في المائة سنوياً.

١٣ - وفي أوروبا الغربية، لا يزال الإنتاج أيضاً في حالة ركود. ويجب تلبية الاحتياجات المتعلقة بنمو الاستهلاك على أساس نصيب الفرد في هذه المنطقة بواسطة الواردات. وتعد أمريكا اللاتينية أسرع المناطق نمواً في زيادة الإنتاج؛ أما نصيب الفرد في أوروبا الشرقية فهو الأسرع نمواً، وذلك لأن التوقعات تفيد بأن أعداد السكان في هذه المنطقة ستخفض فعلياً بنسبة تزيد على ٣ في المائة خلال الفترة المتوقعة ٢٠١٠-٢٠١٩.

١٤ - كما يتواصل تطور تدفقات التجارة وأنماط التجارة في المنتجات الزراعية مع زيادة التجارة بين بلدان الجنوب بالإضافة إلى التجارة التقليدية بين بلدان الشمال والجنوب. ومن ناحية الاستيراد، بدأت البلدان النامية تصبح أكثر تكاملاً في التجارة الزراعية العالمية والأسواق الإقليمية. وتسعى بلدان أخرى بما فيها الصين، التي لها وجود راسخ في الأسواق العالمية، إلى تنويع مصادر حصولها على الطاقة، مما أسفر عن حدوث تفاعلات اقتصادية وتجارية جديدة بين البلدان النامية والبلدان الأخرى التي تعيد تشكيل التدفقات العالمية لتجارة المنتجات الزراعية بفعالية^(٦).

(٦) المصدر نفسه.

باء - التحديات الحالية والناشئة

١٥ - أثبتت الأزمة الغذائية والمالية أن هيكلاً وأداء أسواق المواد الغذائية هش للغاية ولا يمكنها أن تتحمل أثر الصدمات المتتالية. وهذا يعكس تاريخاً من السياسات غير الملائمة بشأن استخدام الأراضي وإنتاج الأغذية بفعالية، وعقوداً من تدني الاستثمار في الزراعة (وخاصة الإنتاج ونظم التجهيز القائمة على أصحاب الحيازات الصغيرة)، والتنمية الريفية والبنية التحتية، وعدم إيلاء اهتمام مستمر لعمل أسواق المواد الغذائية بفعالية، وعدم وجود دعم لشبكات الأمان وأنظمة الحماية الاجتماعية.

١٦ - وعلى الرغم من التراجع الأخير في الأسعار العالمية، لا تزال أسعار المواد الغذائية المحلية وتقلبات الأسعار مرتفعة. ويتأثر الناس الأكثر فقراً كثيراً بتقلبات أسعار المواد الغذائية فضلاً عن تكاليف مستلزمات الإنتاج والنقل. إن ازدياد تقلب الأسعار يعقّد خيارات المزارعين المتعلقة بالمحاصيل التي يجب زراعتها وأنواع الماشية التي يجب عليهم شراؤها، مما يؤدي إلى ارتفاع مستويات انعدام الأمن الغذائي بين الفقراء. كما تقوض تقلبات الأسعار الثقة في النظم العالمية للحفاظ على الأسعار وتأمين الإمدادات في أوقات الحاجة.

١٧ - وقد أبرزت الأزمات ضعف زهاء نصف بليون من صغار مزارعي الأغذية وملايين العمال الزراعيين المأجورين والعاملين في الزراعة، والفقراء الذين يعيشون في المناطق الحضرية. وتبرز أوجه الضعف بصورة خاصة في البلدان التي تعاني، من انهيارات في النظم السياسية، بما فيها الحروب الأهلية أو الحروب، أو التي تتعافى منها. وتتنقيد قدرة صغار المزارعين على زراعة كميات أكبر من المواد الغذائية لافتقارهم لممارسات إدارة التربة والمياه المتكيفة مع مناطقهم البيئية وعدم قدرتهم على شراء البذور الجيدة النوعية^(٧) أو مستلزمات الإنتاج مثل الأسمدة والأدوية البيطرية^(٨) والخدمات. وقد يؤدي ذلك إلى توسيع رقعة الأرض المستخدمة للزراعة إلى الأراضي الأقل ملائمة، إلى جانب عواقب وخيمة على النظم الإيكولوجية حوالي المجتمع المحلي.

(٧) قد تكون البذور الجيدة النوعية من الأصناف التي تمت تربيتها بوسائل علمية والأصناف المحلية أو السلالات المحلية التي يستخدمها المزارعون، وذلك يتوقف على أيها أكثر ملائمة وأكثرها فعالية من حيث التكلفة حسب الظروف السائدة.

(٨) في العديد من البلدان، تعد الحيوانات مصدراً هاماً للطاقة من أجل الحراثة والحصاد والنقل والمواد الغذائية والتغذية. كما يمكن أن تكون الحيوانات وسيلة غير رسمية للتوفير وتوليد النقد لشراء مستلزمات الإنتاج والاستثمار وشراء المواد الغذائية.

١٨ - إن ضعف المزارعات اللاتي ينتجن قرابة نصف إنتاج الغذاء في جميع أنحاء العالم، وما نسبته ٦٠ إلى ٨٠ في المائة في معظم البلدان النامية، بدأ يصبح أكثر جلاء. وتشكل هؤلاء النساء غالبية صغار المزارعين في البلدان النامية. وعلى الرغم من الإسهام الكبير الذي تقدمه المرأة في إنتاج المواد الغذائية، فإن قدرتها على ضمان الأمن الغذائي والتغذية في نطاق أسرهما المعيشية ومجتمعها المحلي تعوقها بسبب عدم قدرتها على الحصول على الأراضي والتكنولوجيا والتدريب وخدمات الإرشاد الزراعي وخدمات التسويق والائتمان. ويتفاقم عدم المساواة نتيجة التحيز في سياسات التنمية، والتشريعات التمييزية والتقاليد الراسخة، وعدم القدرة على الوصول إلى صانعي القرار.

١٩ - وفي حين ازداد الاهتمام بين الحكومات والمستثمرين من القطاع الخاص في اقتناء أراضٍ في بلدان ثالثة لإنتاج مواد غذائية أساسية وغيرها من السلع الزراعية، تُبرز دراسة أجريت في عام ٢٠١٠ بشأن حيازة أراضي على نطاق واسع في أفريقيا^(٩) عدداً من المفاهيم الخاطئة بشأن ما يطلق عليه "الاستيلاء على الأراضي". وأثبتت الدراسة أن الاستثمار القائم على الأراضي بدأ يزداد في السنوات الخمس الماضية؛ لكن في حين يهيمن الاستثمار الأجنبي، يؤدي المستثمرون المحليون كذلك دوراً كبيراً في حيازة الأراضي. ويشكل اكتساب الأراضي على نطاق واسع نسبة صغيرة من الأراضي الصالحة للزراعة في أي بلد، إلا أنه خلافاً للتصورات السائدة على نطاق واسع، هناك نسبة قليلة جداً من الأراضي "الفارغة" لأن معظم الأراضي الصالحة المتبقية هي قيد الاستخدام أو المطالبة، في كثير من الأحيان من قبل السكان المحليين.

٢٠ - وبصورة عامة، أظهرت الأزمات عدم كفاية النظم والمؤسسات الحالية، بما فيها تلك التي تحكم تجارة الغذاء العالمية، لتلبية احتياجات الفقراء المتضررين من الصدمات الكبيرة، وتُبرز ضرورة تحسين الإدارة العالمية للأمن الغذائي في العالم. وعلى الصعيد الوطني، أدى القلق بشأن ارتفاع أسعار المواد الغذائية واحتدام المنافسة على الأراضي والمياه والقدرة على النقل إلى زيادة مخاطر حدوث اضطرابات أهلية وعدم الاستقرار السياسي، وتشريد السكان والهجرة عبر الحدود. إن استمرار تقلب أسعار المواد الغذائية الذي يرتبط على نحو متزايد بعدم استقرار أسعار الطاقة، وعدم توفر بنية تحتية للوصول إلى الأسواق، تنحو إلى زيادة المخاطر لتحقيق الربحية وسبل العيش، وخاصة بالنسبة لصغار المزارعين. إن الضغوط على البيئة، بما في ذلك الآثار الناجمة عن تغير المناخ وتكرار الظواهر الجوية الشديدة الوطأة على

(٩) منظمة الأغذية والزراعة والمعهد الدولي للبيئة والتنمية، "الاستفادة القصوى من الاستثمار الزراعي: دراسة استقصائية لنماذج الأعمال التجارية التي تتيح فرصاً لصغار المزارعين، ٢٠١٠؛ متاح على الموقع:

<http://www.iied.org/pubs/pdfs/12566IIED.pdf>

الإنتاج الزراعي والنظم الغذائية، تميل إلى زيادة مخاطر انعدام الأمن الغذائي في العقود القادمة وتضيف إلى الحاجة إلى العمل الإنساني وبناء القدرات بهدف التأقلم.

٢١ - وأخيراً، فإن استمرار التوسع في إنتاج الوقود الحيوي لتلبية الاستخدامات المقررة ستؤدي إلى زيادة الطلب على محاصيل الذرة والقمح والحبوب الخشنة والزيوت النباتية والسكر المستخدمة كأعلاف. وتعتمد أسواق الوقود الحيوي اعتماداً كبيراً على الحوافز الحكومية وولاياتها، لكن التوقعات لا تزال غير مؤكدة، بسبب العوامل التي لا يمكن التنبؤ بها مثل الاتجاهات المستقبلية في أسعار النفط الخام، والتغيرات في سياسات التدخل والتطورات الحاصلة في تقنيات الجيل الثاني^(٤).

ثالثاً - التصدي لأزمة الأمن الغذائي وتحديات التنمية الزراعية

ألف - الإجراءات المتخذة على الصعيد العالمي

٢٢ - ساهمت الأزمة الغذائية في عام ٢٠٠٨ كعامل محفز على مستوى غير مسبوق في اتخاذ إجراءات عالمية لتوفير المعونة الغذائية الطارئة وإحياء القطاع الزراعي. وبعد إنشاء فرقة العمل الرفيعة المستوى وإطار العمل الشامل التابع لها في تموز/يوليه ٢٠٠٨، ساعدت مبادرة لاكوئيل للأمن الغذائي، التي أنشئت في تموز/يوليه ٢٠٠٩ على زيادة الموارد اللازمة في الفترة التي سبقت انعقاد مؤتمر القمة العالمي المعني بالأمن الغذائي لعام ٢٠٠٩، الذي اعتمدت خلاله مبادئ روما واضطلعت منظمة الأغذية والزراعة بإجراء إصلاح جذري على لجنة الأمن الغذائي العالمي التابعة لها.

٢٣ - ويقدم هذا القسم موجزاً عن آخر المستجدات المتعلقة بهذه الجهود والجهود الدولية الأخرى الرامية إلى حشد التصدي المنسق للأزمة ومعالجة أوجه الضعف الكامنة في القطاعات الزراعية في أشد البلدان ضعفاً. ومن الأمور الأكثر أهمية في هذا العام زيادة التركيز على التغذية عبر طائفة واسعة من الجهود لبحث مسألة الأمن الغذائي.

فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية

٢٤ - تعمل فرقة العمل الرفيعة المستوى على كفالة تناسق السياسات والإجراءات وتحقيق النتائج فيما بين وكالات منظومة الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية وشركائها في دعم الاستراتيجيات الشاملة للأمن الغذائي التي تملكها البلدان وذات التوجه القطري^(١٠). وتعمل فرقة العمل على تنفيذ إطار العمل الشامل الذي يرسم نهجاً ذا مسارين لتلبية

(١٠) ترد المعلومات المتعلقة بالفرقة الرفيعة المستوى وأعضائها على الموقع: <http://www.un-foodsecurity.org/>.

الاحتياجات الفورية لأشد الفئات ضعفاً، وفي الوقت نفسه تعزيز التنمية المستدامة الطويلة الأجل للقطاع الزراعي في أكثر من ٦٠ بلداً.

٢٥ - وخصصت الدول الاثنان والعشرون الأعضاء في فرقة العمل الرفيعة المستوى^(١١) بشكل جماعي ما يزيد على بليون دولار من أموالها، وحشدت ما يزيد على ٦ بلايين دولار للتخفيف من أثر ارتفاع أسعار المواد الغذائية في أكثر من ٩٠ بلداً. وساهمت في تحسين التنسيق بين الجهات المانحة، ومواءمة المعونة وتنسيقها، بهدف كفالة استجابات متوقعة تتسم بالكفاءة والفعالية على الصعيد القطري. ودعمت إنتاج صغار المزارعين من المواد الغذائية وأفادت قرابة ٥ في المائة من أسر صغار المزارعين التي يبلغ عددها بليون أسرة في العالم، ودعمت أكثر من ١٥ حكومة في استجابات سياساتها المالية والضريبية إزاء أسعار المواد الغذائية عن طريق تقديم التوجيه والموارد المالية للحد من جولة ثانية ممكنة من ارتفاع الأسعار بشأن التضخم، وساعدت في التقليل كثيراً من التحديات الاقتصادية الكلية التي تواجهها البلدان الأكثر فقراً نتيجة لتقلب أسعار الغذاء^(١٢).

إطار العمل الشامل المستكمل

٢٦ - حدد إطار العمل الشامل في البداية الأولوية لصالح صغار المزارعين، وخاصة النساء، ومساعدتهم على الحصول على المستلزمات الزراعية التي يحتاجونها بطريقة يمكن التنبؤ بها، وتمكينهم من زيادة حصتهم من القيمة المتأتية من منتجاتهم كما يتم تخزينها ونقلها ومعالجتها وتسويقها، وضمان دعمهم خلال الفترات التي يصعب عليهم خلالها الحصول على العناصر الغذائية المحددة. وخلال العام الماضي، أصبحت أهمية أمن العناصر الغذائية مقبولة على نطاق أوسع، بعد توفر أدلة تظهر أنه حتى عندما تشهد المجتمعات زيادات في إنتاجها الغذائي بصفة

(١١) أعضاء الفرقة الرفيعة المستوى هم: منظمة الأغذية والزراعة، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، منظمة العمل الدولية، صندوق النقد الدولي، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، المستشار الخاص بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، إدارة عمليات حفظ السلام، شعبة الشؤون العامة، إدارة شؤون الإعلام، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مكتب منسق الشؤون الإنسانية، مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، مكتب الأمم المتحدة للممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، البنك الدولي، برنامج الأغذية العالمي، منظمة الصحة العالمية، منظمة التجارة العالمية.

(١٢) التقرير المرحلي لفرقة العمل الرفيعة المستوى متاح على الموقع:

<http://un-foodsecurity.org/sites/default/files/09progressreport.pdf>.

عامة، فإن انتشار سوء التغذية لدى الأطفال يظل مرتفعاً^(١٣). وبما أن تركيز إطار العمل على نهج شاملة قد ازداد أهمية، بدأ واضعو السياسات يبحثون مؤخراً عن سبل للربط بين الزراعة والأمن الغذائي والنواتج التغذوية.

٢٧ - وفي أيار/مايو ٢٠١٠، أتاح حوار بشأن إطار العمل الشامل فرصة للأطراف المهمة للمشاركة مع المجموعة المعنية بالموارد المسؤولة عن استكمال إطار العمل الشامل، وتقديم اقتراحات بشأن محتوياته وأسلوب عرضه. وساهم أكثر من ١٥٠ ممثلاً من المنظمات الدولية والإقليمية والمنظمات غير الحكومية؛ ومنظمات صغار المزارعين من أفريقيا وآسيا والأمريكتين وأوروبا، والدول الأعضاء في عملية تهدف إلى إصدار إطار العمل الشامل المستكمل الذي يعتبر أكثر تكيفاً مع الوقائع الحالية، ويأخذ في الاعتبار مجموعة كاملة من الإجراءات اللازمة لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية للجميع.

٢٨ - واستندت المناقشة بين أصحاب المصلحة إلى مشروع نسخة من إطار العمل الشامل المستكمل تعكس التعليقات التي وردت في إطار العمل الشامل الأصلي من ٥١ كياناً^(١٤)، ورحب المشاركون بالفرصة لتوسيع نطاق إطار العمل الشامل والتأكيد على دور المرأة والتغذية والحق في الغذاء^(١٥). ودعوا أيضاً إلى زيادة الاهتمام بالعيوب الكامنة وراء هياكل النظم الغذائية في العالم، بما في ذلك فشل التنمية الزراعية في إبراز مصالح صغار المزارعين والعمال الزراعيين في العديد من الدول الأقل تقدماً، وضعف أداء أسواق المواد الغذائية التقليدية، والأضرار الناجمة عن التقلبات المستمرة في أسعار المواد الغذائية ومستلزمات الإنتاج الزراعي والآثار السلبية للمضاربة على السلع الغذائية، والطبيعة المنهكة للدعم الغذائي والممارسات التجارية غير العادلة، وهشاشة الآليات العالمية لإدارة المواد الغذائية.

٢٩ - ونُشر مشروع إطار العمل الشامل المستكمل الصادر عن هذه العملية التشاورية في أيار/مايو ٢٠١٠. وهو لا يزال يستند إلى نهج مسار مزدوج، لكنه يضم مجموعة واسعة من الآراء ومعالجة أشمل لجميع جوانب الأمن الغذائي والتغذوي. ويعكس نتائج مؤتمر القمة العالمي للأغذية، بما في ذلك مبادئ روما الخمسة. ويأخذ في الاعتبار ضرورة إيلاء أولوية أكبر لحماية الأقل قدرة على التمتع بحقوقهم في الغذاء، والاستدامة البيئية، والمساواة بين

(١٣) إطار العمل الشامل المستكمل لفرقة العمل الرفيعة المستوى، مسودة دبلن، أيار/مايو ٢٠١٠، مقدمة، متاح على الموقع: http://un-foodsecurity.org/sites/default/files/2010_CFA_updatd_web_lowres-1.pdf.

(١٤) متاح على الموقع: www.updatecfa.com.

(١٥) يرد الحق في الغذاء الكافي والحق الأساسي في التحرر من الجوع في إطار المادة ٢٥ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي إطار المادة ١١ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

الجنسين، وهما شرطان ضروريان لتحسين التغذية. ويقر بأنه في حين تضطلع الدول بدور رئيسي في كفالة الأمن الغذائي والتغذوي للجميع، فإنه يتعين على جهات فاعلة متعددة أخرى المساهمة في ذلك.

مبادرة لاكويلا للأمن الغذائي

٣٠ - تعهدت مبادرة لاكويلا للأمن الغذائي التي وضعتها مجموعة البلدان الثمانية في تموز/يوليه ٢٠٠٩ بتخصيص نحو ٢٠ بليون دولار من أجل الجهود الرامية إلى "إقامة شراكة مع البلدان والمناطق الضعيفة لمساعدتها على وضع الاستراتيجيات الخاصة بالأمن الغذائي وتنفيذها، والعمل معاً على زيادة التزاماتنا بالمساعدة المالية والتقنية زيادة كبيرة"^(١٦) وبدعم من قادة ٢٦ بلداً و ١٤ منظمة، بما فيها فرقة العمل الرفيعة المستوى، ولجنة الأمن الغذائي العالمي، ومنظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأغذية العالمي، والبنك الدولي، والفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية، تحدد المبادرة الأمن الغذائي، وشبكات الأمان، والتغذية والزراعة المستدامة، على أنها ضرورات سياسية ينبغي متابعتها في سياق ناجم عن عدم اليقين في العرض وتقلب الأسعار.

٣١ - وترتبط مبادرة لاكويلا للأمن الغذائي كل من الأمن الغذائي والتغذوي مع تغير المناخ والتكيف معه وتدابير التخفيف من حدته؛ والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، بما فيها حماية التنوع البيولوجي؛ وتلبية مصالح المزارعات ومجتمعاتهن المحلية، ونظم الحماية الاجتماعية التي تكفل حصول أكثر الفئات ضعفاً على المواد الغذائية والعناصر المغذية. ومن المهم أن تتوخى المبادرة إجراءات قوية متعددة الأطراف لدعم العمليات التي تقودها البلدان والموجهة من السلطات الوطنية مع زيادة مستويات المساعدة المالية التي يجب أن تكون مستمرة ويمكن التنبؤ به. وتدعو أيضاً إلى التنسيق الفعال بين جميع أصحاب المصلحة.

٣٢ - وتعمل المبادرة كجزء من الشراكة العالمية من أجل الزراعة والأمن الغذائي والتغذوي، وهي شراكة عالمية اقترحت أصلاً للتصدي لمسائل الزراعة والأغذية في عام ٢٠٠٨، ثم توسعت لتشمل الأمن الغذائي والتغذية في الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الأمن الغذائي للجميع الذي عقد في مدريد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. ومع استمرار المناقشات بشأن الشراكة العالمية في مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة المنعقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، وقمة لاكويلا الذي عقدته مجموعة البلدان الثمانية في تموز/يوليه ٢٠٠٩ في

(١٦) متاح على الموقع www.ifad.org/events/g8.

بترسبرغ في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، تواصل الشراكة تطورها ومساهمتها في إصلاح لجنة الأمن الغذائي.

٣٣ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، اجتمع ممثلون من شركات القطاع الخاص المشاركة في الشراكة العالمية في ميلانو، وأشاروا إلى قدرتهم على المساعدة على زيادة إنتاجية المزارعين ورغبتهم في مساعدة صغار المزارعين على الاستفادة من التحسينات النوعية والتجهيز والتسويق. وقد أدى ذلك إلى وضع "رؤية جديدة للزراعة"^(١٧) بقيادة مجلس إدارة المشروع المنتخب من جماعة المستهلكين للصناعات التابعة للمنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس، بدعم استشاري من مجلس البرنامج العالمي المعني بالأمن الغذائي التابع للمنتدى، وكبار القادة الصناعيين، والحكومات والمؤسسات الأكاديمية والمجتمع المدني. وقد أنشئت "الرؤية الجديدة من أجل الزراعة" رسمياً في عام ٢٠١٠ بهدف تعميق التعاون بين القطاعين العام والخاص لتسريع وتيرة النمو في الزراعة المستدامة.

البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي

٣٤ - استناداً إلى المناقشات التي دارت بشأن مبادرة عالمية للأمن الغذائي في لاكويلا، قرر الزعماء المجتمعين في قمة مجموعة العشرين المنعقدة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ دعوة مجموعة البنك الدولي للعمل مع الجهات المانحة والمنظمات المهتمة لإنشاء صندوق استثماري متعدد الأطراف لزيادة المساعدات الزراعية إلى البلدان ذات الدخل المنخفض^(١٨). وأنشئ البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي العالمي في البنك الدولي في نيسان/أبريل ٢٠١٠، بمثابة صندوق ائتماني وسيط يسعى لمساعدة البلدان في سعيها إلى تحقيق النمو على المدى الطويل واستدامة المزارع الصغيرة. وتوجد بحوزته حالياً قرابة ٩٥٠ مليون دولار في شكل تعهدات آمنة، ومساهمات من إسبانيا وكندا والولايات المتحدة، ومؤسسة بيل وميليندا غيتس وجمهورية كوريا، ويتوقع تلقي مبلغ إجمالي يتراوح بين بليون وخمسة بلايين دولار على مدى السنوات الثلاث المقبلة.

٣٥ - ولا تزال مبادرات عديدة أخرى تساعد في تحسين تعبئة وتنسيق المساعدة الإنمائية الرسمية دعماً للأمن الغذائي والتغذوي: البرنامج العالمي لدعم أزمات الغذاء التابع للبنك الدولي، وهو مبادرة بقيمة بليون دولار أمريكي أطلقت في عام ٢٠٠٨ للتخفيف من حدة الصدمات الأولى لارتفاع أسعار المواد الغذائية على الفئات الضعيفة، ومرفق الأمن الغذائي

(١٧) <http://www.weforum.org/en/initiatives/AgricultureandFoodSecurity/index.htm>

(١٨) انظر <http://www.worldbank.org/gafsp>

التابع للاتحاد الأوروبي، الذي تعهد بتقديم بليون يورو لمشاريع في جميع أنحاء العالم، ويعمل من خلال الأمم المتحدة والبنك الدولي والمنظمات غير الحكومية^(١٩).

نتائج مؤتمر القمة العالمي بشأن الأمن الغذائي

٣٦ - في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، عقدت منظمة الأغذية والزراعة في مؤتمر القمة العالمي بشأن الأمن الغذائي في مقرها في روما، إيطاليا، الذي حضره ٦٠ رئيس دولة وحكومة و ١٩٢ وزيرا من ١٨٢ بلدا والجماعة الأوروبية. واعتمد المشاركون بتوافق الآراء إعلانا تعهدوا فيه بتحديد الالتزام بمكافحة الجوع واعتماد مبادئ لاكويلا الخمسة، التي سميت حديثا باسم "مبادئ روما" وأيد الأعضاء في منظمة الأغذية والزراعة إحياء لجنة الأمن الغذائي العالمي لجعلها برنامجا دوليا أكثر شمولاً.

٣٧ - وأقيم عدد من الأحداث في الشهر الذي سبق انعقاد مؤتمر القمة، وساهمت نتائجها في نجاح مؤتمر القمة نفسه. ونظمت منظمة الأغذية والزراعة منتدى رفيع المستوى للخبراء حول موضوع "سبل توفير الغذاء للعالم في عام ٢٠٥٠" وعقدت لجنة الأمن الغذائي اجتماعاتها على مدى أربعة أيام لمناقشة إصلاحاتها، وعقد يوم الأغذية العالمي في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر. بالإضافة إلى ذلك، عقد في الأيام القليلة التي سبقت انعقاد مؤتمر القمة، منتدى للقطاع الخاص في ميلانو، وعقد كذلك الاجتماع البرلماني الدولي ومنتدى المجتمع المدني^(٢٠) في روما، لتقديم وجهات نظرهما وإسهاماتهما في المناقشات.

٣٨ - ويشمل الإعلان الصادر عن مؤتمر القمة العالمي بشأن الأمن الغذائي أربعة أهداف استراتيجية هي: (أ) الإدراك بشكل تام الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية وهدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية لعام ١٩٩٦^(٢١)؛ (ب) العمل في إطار الشراكة العالمية من أجل الزراعة والأمن الغذائي والتغذوي، وتنفيذ بشكل كامل إصلاح لجنة الأمن الغذائي، (ج) وقف الانخفاض في التمويل المحلي والدولي من أجل الزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية في البلدان النامية وعكس اتجاهه، وتشجيع الاستثمارات الجديدة لزيادة الإنتاج الزراعي المستدام والإنتاجية، والحد من الفقر والعمل على تحقيق الأمن الغذائي وتوفير الغذاء للجميع، (د) مواجهة التحديات، على نحو استباقي، الناجمة عن تغير المناخ على الأمن

(١٩) إطار العمل الشامل المستكمل لفرقة العمل الرفيعة المستوى، مسودة دبلن، أيار/مايو ٢٠١٠، صفحة ٤٤، متاح على الموقع: http://un-foodsecurity.org/sites/default/files/2010_CFA_updatd_web_lowres-1.pdf.

(٢٠) انظر <http://peoplesforum2009.foodsovereignty.org/>.

(٢١) بهدف تخفيض، على التوالي، نسبة وعدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع وسوء التغذية إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥.

الغذائي وزيادة قدرة المنتجين الزراعيين على تغير المناخ، مع إيلاء اهتمام خاص لصغار المنتجين الزراعيين والضعفاء من السكان.

٣٩ - وبغية تحقيق الأهداف الاستراتيجية المتفق عليها على النحو المحدد أعلاه، قرر زعماء مؤتمر القمة العالمي إسناد التزامهم واتخاذ إجراءات إلى ما أعلنوا بأنها "مبادئ روما الخمسة من أجل الأمن الغذائي العالمي":

(أ) الاستثمار في الخطط القطرية، الهادفة إلى توجيه الموارد إلى برامج وشركات مصممة جيداً وتستند إلى النتائج؛

(ب) تعزيز التنسيق الاستراتيجي على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي لتحسين الحوكمة، وتخصيص موارد أفضل، وتفادي الازدواجية في الجهود، وتحديد الثغرات في الاستجابة؛

(ج) السعي إلى اتباع نهج شامل مزدوج المسار للأمن الغذائي يتكون من: (١) اتخاذ إجراءات مباشرة لمكافحة الجوع لدى الفئات الأكثر ضعفاً بشكل فوري؛ (٢) الزراعة المستدامة المتوسطة والطويلة الأجل والأمن الغذائي والتغذوي وبرامج التنمية الريفية للقضاء على الأسباب الجذرية للجوع والفقر، بما في ذلك من خلال الأعمال المطرد للحق في الغذاء الكافي؛

(د) كفالة وجود دور قوي للنظام المتعدد الأطراف من خلال إدخال تحسينات مستمرة على كفاءة المؤسسات المتعددة الأطراف ومدى استجابتها، والتنسيق فيما بينها وكفاءتها؛

(هـ) كفالة الالتزام المستمر والهام من قبل جميع الشركاء في الاستثمار في الزراعة والأمن الغذائي والتغذوي، وتوفير الموارد اللازمة في الوقت المناسب وبطريقة موثوق بها، تهدف إلى وضع خطط وبرامج متعددة السنوات.

٤٠ - وفي مواجهة أزمة الغذاء والأمن الغذائي وتدني أداء لجنة الأمن الغذائي، وافقت الدول الأعضاء في منظمة الأغذية والزراعة، في دورة اللجنة الرابعة والثلاثين المنعقدة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ على الشروع في عملية إصلاح بهدف تمكين اللجنة من تحقيق دورها الحيوي في مجال الأمن الغذائي والتغذوي، بما في ذلك التنسيق الدولي. وتوسع اللجنة بعد إصلاحها نطاق المشاركة فيها لكفالة سماع أصوات جميع الجهات ذات الصلة في المناقشات حول السياسات المتعلقة بالأغذية والزراعة؛ وتكييف قواعدها وإجراءاتها لكي تصبح البرنامج السياسي المحوري للأمم المتحدة الذي يتناول مسألة الأمن الغذائي والتغذوي،

وتعزيز روابطها على الصعد الإقليمية والوطنية والمحلية، ودعم مناقشات اللجنة بخبرات منتظمة من خلال إنشاء فريق خبراء رفيع المستوى لكفالة أن تستند قرارات اللجنة وأعمالها على أدلة دامغة وأحدث المعارف^(٢٢).

٤١ - وتظل لجنة الأمن الغذائي العالمي لجنة حكومية دولية في منظمة الأغذية والزراعة، لديها مجموعة استشارية تشمل منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومؤسسة غيتس، وفرقة العمل الرفيعة المستوى، وفريق الخبراء الرفيع المستوى، ومؤسسات أخرى من القطاع الخاص والمؤسسات البحثية والخيرية والمالية. وباعتبارها مكونا رئيسيا من الشراكة العالمية من أجل الزراعة والأمن الغذائي والتغذوي الآخذة في التطور، ترى اللجنة بعد إصلاحها، أنها ستشكل برنامجا شاملا دوليا وحكوميا دوليا لمجموعة واسعة من أصحاب المصلحة المتتزمين بالعمل معا بطريقة منسقة ودعمًا للعمليات التي تقودها البلدان بهدف القضاء على الجوع وضمان الأمن الغذائي والتغذية لجميع البشر.

٤٢ - وفي الوقت نفسه، تجري المجموعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية والمنتدى العالمي للبحوث الزراعية إصلاحات لتمثيل مصالح المزارعين في البلدان الفقيرة وتلبيتها على نحو أفضل، وتقديم رؤى وتكنولوجيات جديدة لإفادتهم.

تنفيذ مقررات لجنة التنمية المستدامة في دورتها السابعة عشرة

٤٣ - في أعقاب نتائج الدورة السابعة عشرة للجنة التنمية المستدامة المنعقدة في عام ٢٠٠٩، قررت شعبة التنمية المستدامة التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية أن ترصد عن كثب تنفيذ القرارات المتفق عليها المتعلقة بالزراعة والتنمية الريفية والأراضي والجفاف والتصحر وأفريقيا من خلال تنظيم حوار بين أصحاب المصلحة المتعددين بشأن تنفيذ التنمية المستدامة، الذي عقد في شباط/فبراير عام ٢٠١٠ في المقر في نيويورك. وكانت هذه هي المرة الأولى التي يُنظم فيها مثل هذا الحوار خارج الدورة العادية للجنة التنمية المستدامة.

٤٤ - ودار الحوار في روح تهدف إلى كفالة تنفيذ قرارات الدورة السابعة عشرة للجنة التنمية المستدامة على نحو أكثر فاعلية وتنسيقا، وزيادة الوعي بشأن الأساليب والأدوات

(٢٢) الدورة الخامسة والثلاثون للجنة الأمن الغذائي العالمي التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة، روما، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. البند الثالث من جدول الأعمال: إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي، (CFS/2009/2)؛ متاحة على الموقع: http://www.fao.org/fileadmin/templates/CFS_2009/CFS_Reform_Final_en.pdf.

المبتكرة لتعزيز قدرات المزارعين وتعزيز الحاجة إلى تطوير الشراكات. وكان هناك توافق عام في الآراء أثناء المناقشة التي دامت يوماً على ضرورة وضع استراتيجية ذات مسار سريع للمضي قدماً في تنفيذ مقررات لجنة التنمية المستدامة بصفة عامة، ورفع مستوى الممارسات الناجحة، على وجه الخصوص^(٢٣).

٤٥ - وثمة مثال بارز على الشراكات ورد بوضوح خلال الحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين وهو "الائتلاف الأول للمزارعين"، وهي مجموعة تتألف من ١٣١ منظمة من منظمات المجتمع المدني تمثل مزارعين وعلماء ومهندسين وصناعيين. وقد أنشئت استجابة للتحديات التي عرضت في الدورة السابعة عشرة للجنة، وتبرز قيمة التعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين كما تقر بالشواغل المحددة لكل من هذه القطاعات، وتعمل في الوقت نفسه، على بناء توافق في الآراء ووضع إطار مشترك للعمل في المستقبل. ورحبت الحكومات بالمبادرة الأولى للمزارعين، وأشارت إلى قدرتها على نشر الوعي بالمساهمات الجماعية لبعض من أهم المعنيين في مجال الزراعة والريف: أي المزارعين والتعاونيات والباحثين والعاملين في مجال الإرشاد والشركات ورجال الأعمال^(٢٤).

إطار عمل الارتقاء بمستوى التغذية

٤٦ - من بين الأنشطة الهامة في الجهود العالمية الرامية إلى تعزيز الأمن الغذائي خلال العام الماضي زيادة الوعي بمشكلة نقص التغذية وإهمال مسألة التغذية في استراتيجيات التنمية. وقد سعى عدد قليل من الحكومات إلى منح أولوية لنقص التغذية باعتبارها مشكلة تنموية في خططها الإنمائية الوطنية، أما الحكومات التي فعلت ذلك، فلم تدرج في الواقع سوى نصفها اعتماداً في الميزانية لأنشطة التغذية بشكل صريح. إن أحد الأسباب التي تدعو لهذا الإغفال هو عدم الإقرار بالعواقب الاقتصادية المترتبة على نقص التغذية، ولا التكلفة المنخفضة نسبياً للعمل على الوقاية منها^(٢٥). وفي عام ٢٠١٠، بدأ عدد أكبر من المعنيين بوضع التغذية في صدر جدول الأعمال، وبرز اهتمام سياسي متزايد في وضع مبادرة متعددة الشركاء لمعالجة مسألة نقص التغذية.

(٢٣) التقرير الموجز. يمكن الاطلاع عليه على الموقع:

http://www.un.org/esa/dsd/resources/res_pdfs/csd-18/csd18_2010_bp14.pdf

(٢٤) انظر <http://www.farmingfirst.org/>

(٢٥) موجز للسياسة العامة الارتقاء بمستوى التغذية: إطار للعمل. ديفيد نابارو، الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة للأمن الغذائي والتغذية (منقح، نيسان/أبريل ٢٠١٠). متاح على الموقع:

<http://un-foodsecurity.org/node/529>

٤٧ - واستجابة لذلك، صدر موجز للسياسة العامة بعنوان "الارتقاء بمستوى التغذية: إطار للعمل" في حزيران/يونيه ٢٠١٠، كنتاج لشراكة غير رسمية واسعة وبرنامج عمل مكثف يتضمن سلسلة من المشاورات استضافها مركز التنمية العالمية، وشارك فيها أيضا المؤتمر الدولي المعني بالتغذية، ولجنة الأمم المتحدة الدائمة المعنية بالتغذية، ووكالة التنمية الدولية، واليونيسيف، والبنك الدولي، والعديد من الشركاء من البلدان النامية، ومنظمات المجتمع المدني، والشركاء الثنائيين، والأمم المتحدة والوكالات المتعددة الأطراف.

٤٨ - ويدعو إطار عمل الارتقاء بمستوى التغذية إلى اتباع نهجين متكاملين للحد من نقص التغذية. يشمل الأول تدخلات غذائية محددة مباشرة تركز على النساء الحوامل والأطفال دون السنتين من العمر باستخدام تدخلات مباشرة قصيرة المدى تُعرف بفعاليتها، مثل تعزيز ممارسات التغذية الجيدة، والمغذيات الدقيقة، والتغذية التكميلية للوقاية من نقص التغذية ومعالجتها. أما النهج الثاني فهو نهج أوسع ومتعدد القطاعات يراعي مسائل التغذية في التنمية التي تعمل على مواجهة محدودات نقص التغذية، وبشكل محدد بواسطة تعزيز الزراعة والأمن الغذائي لتحسين توافر المواد الغذائية وإمكانية الحصول عليها واستهلاكها، من خلال تحسين الحماية الاجتماعية وضمان الحصول على الرعاية الصحية.

٤٩ - وصُمم موجز السياسات العامة بوصفه منفعة عامة، ويصف التدخلات التي يجب تنفيذها لضمان التغطية الشاملة لتحقيق تأثير الصحة العامة، وستستمر سياساتها في التطور من خلال اجتماعات التشاور المستقبلية التي تستضيفها منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأغذية العالمي. وعقد اجتماع لأصحاب المصلحة المشاركين في إطار العمل في منتدى التغذية في روما خلال شهر حزيران/يونيه ٢٠١٠، اتفق المشاركون فيه على وضع خطة عمل تلي احتياجات الضعفاء من السكان، ومصالح جميع أصحاب المصلحة في عملية إطار العمل. وستأخذ المرحلة الأولى من خطة العمل شكل خارطة طريق تحدد مسارات للمضي قدما، وسيقوم المعنيون باستعراضها قبل انعقاد مؤتمر القمة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية.

استعراض رفيع المستوى لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية

٥٠ - ستعقد الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ مؤتمر قمة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، وهو اجتماع عام رفيع المستوى يهدف بشكل رئيسي إلى تسريع خطى التقدم نحو تحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، مع مراعاة التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا (انظر القرار ٦٤/١٨٤). ويتوقع أن يجري مؤتمر القمة استعراضا شاملا للنجاحات التي تحققت وأفضل الممارسات والدروس المستفادة، وتحديد العقبات والفجوات والتحديات والفرص المتاحة، ووضع استراتيجيات ملموسة للعمل.

٥١ - ويربط الأهداف الإنمائية للألفية بمجدول أعمال التنمية المتفق عليها دولياً، أقر زعماء العالم والشركاء في التنمية بوجود تآزر بين مختلف الغايات والأهداف الإنمائية، والحاجة إلى اتباع نهج متكامل لتحقيقها. وترتبط التنمية الزراعية والأمن الغذائي ارتباطاً وثيقاً بالهدف ١ والهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية، وفيما يقترب موعد انعقاد مؤتمر القمة، تجري حالياً العديد من الأنشطة لكفالة انعكاس أهمية الأمن الغذائي وتعزيز نهج شامل في الزراعة المستدامة والأمن الغذائي والتغذوي كجزء من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

باء - التقدم على الصعيد الإقليمي

٥٢ - أحرز قدر كبير من التقدم على الصعيد الإقليمي بعد تقديم الأموال من مبادرة لاكوئلا للأمن الغذائي وبدء استخدامها، ولا سيما في منطقة أفريقيا، التي هي في مسيس الحاجة إلى المساعدة.

أفريقيا

٥٣ - بدأت سلسلة المشاورات وحلقات العمل التي أجريت مع منظمات المزارعين في جميع أنحاء المنطقة منذ عام ٢٠٠٥ تحقق نتائجها في عام ٢٠١٠، وأخذ الاعتراف بدور منظمات المزارعين يزداد في سياق البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا^(٢٦). وتمثل هذه العملية التشاورية الجهود الأولى نحو النشاط المشترك بين الشبكات الإقليمية للمنظمات وجمعيات المزارعين، وأعقبت ذلك أنشطة دعوة أخرى على مستوى القارة تهدف إلى إنشاء "منبر لمنظمات المزارعين والمنتجين لعموم أفريقيا" المقرر إنشاؤه في عام ٢٠١٠. وهناك اقتراح الآن يدعو إلى الاعتراف رسمياً بهذا المنبر من قبل الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا.

٥٤ - وتم تشكيل اتحادات وطنية من منظمات المزارعين لكي تعزز مكانتها في الحوار السياسي مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية الناشئة، بما في ذلك الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا. وتعمل هذه الشبكات الإقليمية على نحو متزايد بقدر من الاستقلالية بالاستناد إلى اشتراكات العضوية ويقوم بإدارتها كليا ممثلون ينتخبهم أعضاء. ومن خلال المنابر الوطنية التابعة لها، فهي تمثل منظمات المزارعين من ٣٠ بلداً أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وملايين صغار المزارعين - تمثل شبكة منظمات

(٢٦) الصندوق الدولي للتنمية الزراعية: المزارعون يتحدثون جهاراً: رؤية وتوصيات منظمات المزارعين في البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا؛ متاح على: <http://www.ifad.org/pub/pa/farmers.pdf>.

الفلاحين والمنتجين في غرب أفريقيا وحدها ٤٥ مليون مزارع في غرب أفريقيا. وأكثر من ٤٠ في المائة من قاعدة العضوية في الشبكات الأربع هي من المزارعات ومنظمات النساء المنتجات.

٥٥ - ومع أن تنفيذ البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا لم يكن منتظماً بسبب ضعف الاتصالات والتنسيق مع الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، والعدد الهائل من أصحاب المصلحة، فضلاً عن الافتقار إلى الدعم المقدم إلى عمليات المائدة المستديرة القطرية، فإن الزخم أخذ في الازدياد مع زيادة توقع إتاحة التمويل للتنمية الزراعية في موازاة دعم تنفيذ البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا. وبحلول نهاية ٢٠٠٩، تم توقيع اتفاقات البرنامج الشامل في ٩ من بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا البالغ عددها ١٦ بلداً، وكذلك في رواندا وبوروندي وإثيوبيا^(٢٧)، أي ما مجموعه ١٢ بلداً. ومن الواضح أن الحفاظ على هذا الزخم وتسريعه سيعتمد على ترجمة الأولويات إلى برامج استثمار عملية والدعم المالي الذي يحقق نتائج على أرض الواقع بالنسبة للمزارعين.

٥٦ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، ستستضيف غانا "منتدى الثورة الخضراء الأفريقية" الرامي إلى تعزيز الاستثمارات ودعم السياسات العامة لدفع الإنتاجية الزراعية ونمو الدخل للمزارعين الأفارقة بطريقة مستدامة بيئياً. والمنتدى مبادرة وضعها القطاع الخاص ستضم رؤساء الدول الأفريقية، ووزراء ومزارعين وشركات زراعية خاصة، ومؤسسات مالية ومنظمات غير حكومية ومنظمات من المجتمع المدني وعلماء، لمناقشة ووضع خطط استثمارية محددة لتحقيق ثورة خضراء في أفريقيا^(٢٨). وسيكون المنتدى برعاية مشتركة من التحالف الذي حقق نجاحاً كبيراً من أجل الثورة الخضراء في أفريقيا^(٢٩)، وسيرأسه كوفي عنان، الذي يشغل منصب رئيس مجلس التحالف.

مبادرات وإجراءات إقليمية أخرى

٥٧ - أقر مؤتمر القمة العالمي بشأن الأمن الغذائي جهوداً مماثلة في مناطق أخرى ودعمها، مثل مبادرة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من دون جوع في عام ٢٠٢٥ وإطار الأمن الغذائي المتكامل التابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا.

(٢٧) المصدر نفسه.

(٢٨) انظر <http://agrforum.com/>.

(٢٩) انظر <http://www.agra-alliance.org/>.

٥٨ - وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فإن السبب الرئيسي للجوع ليس نقص الغذاء، بل التوزيع غير المتكافئ، وعدم حصول أشد الناس فقرا على الغذاء. وفي الواقع، تعد المنطقة أكبر مصدر للغذاء في العالم، مع وجود فائض غذائي يقدر بـ ٣٠ في المائة بالإضافة إلى صادراتها^(٣٠). وتهدف مبادرة تحرير أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من الجوع في عام ٢٠٢٥ إلى القضاء على الجوع وسوء التغذية وضمان الأمن الغذائي في المنطقة بما يتوافق مع الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية، والحد من سوء التغذية المزمن لدى الأطفال إلى أدنى حد، أقل من ٢,٥ في المائة، في جميع البلدان المشاركة. وفي عام ٢٠٠٥، اقترحت البرازيل وغواتيمالا مبادرة تخص جميع البلدان في المنطقة، وقد دعمتها منظمة الأغذية والزراعة وتقوم بتنسيقها.

٥٩ - وفي شباط/فبراير ٢٠٠٩، وضعت رابطة أمم جنوب شرق آسيا وأقرت إطار عمل الأمن الغذائي المتكامل، بدعم من خطة العمل الاستراتيجية للأمن الغذائي في منطقة الرابطة، كمشروع مدته خمس سنوات يهدف إلى كفالة الأمن الغذائي وتحسين سبل معيشة المزارعين في المنطقة على المدى الطويل. وعلى الصعيدين الإقليمي والوطني، تسعى الشراكات وترتيبات التعاون مع المنظمات الدولية (وخاصة مع منظمة الأغذية والزراعة)، والوكالات المانحة، والقطاع الخاص والروابط الصناعية، والمجتمع الأوسع لضمان مشاركة جميع أصحاب المصلحة. وبعد عام واحد من التنفيذ، تشمل مجالات التركيز الاستراتيجية: ترتيبات تعزيز الأمن الغذائي على المستويين القطري والإقليمي، وتعزيز أطر العمل التي تفضي إلى أسواق المواد الغذائية والتجارة، والحصول على المعلومات السليمة في الوقت المناسب، المتعلقة بالأمن الغذائي لغرض التخطيط والإدارة؛ وتوسيع نطاق الابتكار الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي، ومعالجة آثار تغير المناخ^(٣١).

جيم - السياسات والتدابير الوطنية من أجل الزراعة المستدامة والأمن الغذائي

٦٠ - من بين البلدان البالغ عددها ٢٩ بلدا التي تم تحديدها بأنها تواجه أزمة وتحتاج إلى مساعدات غذائية خارجية (انظر الشكل الثاني)، لاحظ البعض البعض تحسنا خلال الفترة الممتدة من شباط/فبراير إلى أيار/مايو ٢٠١٠، بما في ذلك إثيوبيا وإريتريا وأوغندا وباكستان وزمبابوي وسري لانكا والصومال والفلبين وكينيا. وشهدت ستة بلدان هي تشاد وجمهورية

(٣٠) منظمة الأغذية والزراعة، المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. مبادرة تحرير أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من الجوع. <http://www.rlc.fao.org/iniciativa/pdf/brochure.pdf>.

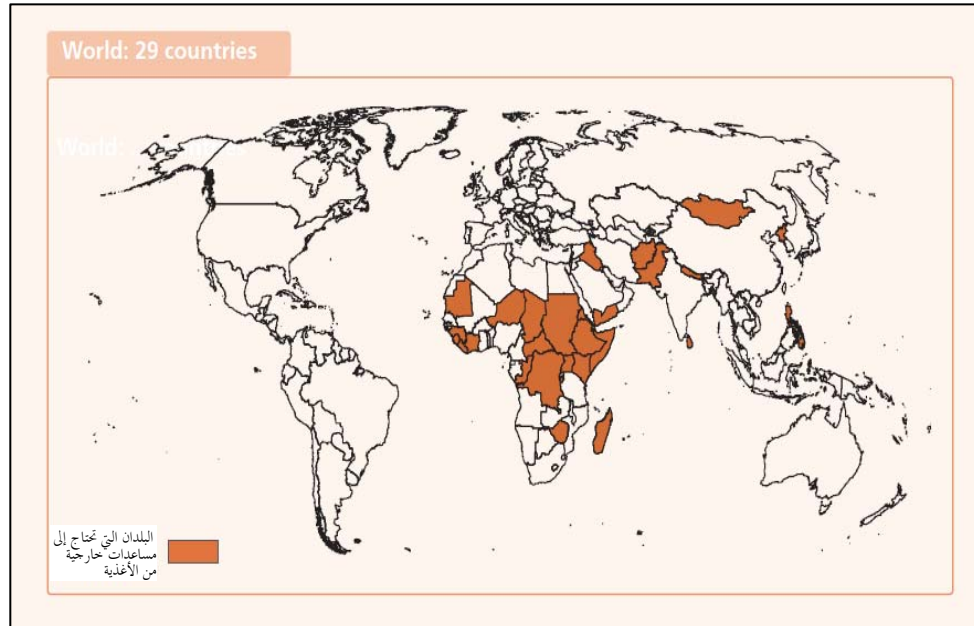
(٣١) إطار عمل الأمن الغذائي المتكامل في رابطة أمم جنوب شرق آسيا وخطة العمل الاستراتيجية بشأن الأمن الغذائي في منطقة الرابطة، ٢٠٠٩-٢٠١٣. متاح على الموقع: <http://www.aseansec.org/22338.pdf>.

أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وغانيا ومنغوليا تدهورا في أوضاعها في الفترة نفسها، ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى الحرب الأهلية أو الأحداث المرتبطة بالمناخ. وتدرج مدغشقر في قائمة البلدان التي تواجه أزمة بسبب انخفاض المحاصيل الزراعية الناشئ عن الجفاف الذي حصل في عام ٢٠١٠^(٣).

٦١ - ولمساعدة البلدان التي هي في مسيس الحاجة للمساعدة، يتم وضع مبادرات على الصعيدين الإقليمي والقطري وتؤدي في بعض الحالات إلى إحراز تقدم كبير في خطط الاستثمار الوطنية في الأمن الغذائي التي تشمل الحكومة وشركاء من المجتمع المدني والقطاع الخاص وشركاء دوليين في التنمية. وعلى سبيل المثال، فإن اجتماعات منتدى الاستثمار في الأمن الغذائي في رواندا (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠)، ومنتدى الاستثمار في الأمن الغذائي في بنغلاديش (أيار/مايو ٢٠١٠)، ومنتدى هايي (حزيران/يونيه ٢٠١٠)، واجتماع الشركات التجارية بشأن تمويل خطط الاستثمار في الأمن الغذائي في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (حزيران/يونيه ٢٠١٠)، ما هي إلا جهود بارزة تستند إلى الأعمال الجارية حاليا من خلال الموائد المستديرة والاتفاقات الوطنية.

الشكل الثاني

البلدان التي تحتاج إلى مساعدات خارجية من الأغذية



المصدر: النظام العالمي للمعلومات والإنذار المبكر، توقعات المحاصيل وحالة الأغذية، العدد ٢، أيار/مايو ٢٠١٠.

التصدي لحالات الطوارئ: هايتي ورواندا وبنغلاديش

٦٢ - في أعقاب الزلزال المدمر الذي وقع في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، قدم برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية تقارير بشأن التصدي لانعدام الأمن الغذائي في هايتي، وشددوا على ضرورة اتخاذ إجراءات منسقة تنسيقاً جيداً أثناء حالات الطوارئ ومرحلة الانتعاش. وبعد مضي شهر، عُقد اجتماع رفيع المستوى بشأن الأمن الغذائي والتغذوي في هايتي في روما لمناقشة السبل التي تستطيع من خلالها وكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة والحكومات دعم التنمية الزراعية التي تقودها هايتي، وعملية التخطيط للأمن الغذائي والتغذوي على المديين المتوسط والطويل الأجل. وفي آذار/مارس ٢٠١٠، لم يتمكن قرابة ٣ ملايين نسمة، أي أكثر من ٣٠ في المائة من السكان المحليين، من الحصول على غذاء كاف. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٠، تلقت هايتي مبلغاً قدره ٣٥ مليون دولار من البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي للمساعدة في رفع إنتاجية صغار المزارعين، لا سيما النساء، من خلال تحسين فرص حصولهم على البذور والأسمدة والتكنولوجيا.

٦٣ - والزراعة في رواندا هي العمود الفقري للاقتصاد، وتمثل نحو ٣٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي و ٩٠ في المائة من احتياجات البلد الغذائية. كما تدر زهاء ٦٣ في المائة من إجمالي عائدات التصدير. ويقدر البلد أن معدلات النمو الثابتة تبلغ ٨ في المائة أو أكثر في الزراعة ستمكن رواندا من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بنجاح^(٣٢). وكانت رواندا أول دولة توقع على ميثاق البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا، بقيادة الحكومة ومشاركة جميع الشركاء وتزايد التنسيق فيما بينها، بما في ذلك المجتمع المدني والشركات والجهات المانحة الثنائية، ومصارف التنمية، ووكالات الأمم المتحدة، من خلال فريق العمل المشترك في مجال الزراعة بقيادة مشتركة بين وزارة الزراعة والموارد الحيوانية والبنك الدولي.

٦٤ - وفي سياق العملية القطرية في رواندا، يجري تكثيف الجهود الرامية إلى تحقيق الأمن الغذائي، ونال البلد ثناء على نجاحه في إشراك جميع الشركاء في المناقشات بشأن وثيقة السياسة المركزية، وإنشاء نهج على نطاق القطاع؛ وتصميم وتنفيذ البرامج الناجحة، وزيادة ميزانية الزراعة من ٣ إلى ٦ في المائة، التي ستصبح قريباً ٩ في المائة، وفقاً لإعلان مابوتو^(٣٣).

(٣٢) "تتلقى خمسة بلدان دعم الأمن الغذائي من خلال الصندوق المتعدد المانحين". حزيران/يونيه ٢٠١٠. متاح على الموقع: <http://www.un-foodsecurity.org/node/596>.

(٣٣) بموجب إعلان مابوتو بشأن الزراعة والأمن الغذائي في أفريقيا، وافقت الحكومات الأفريقية على زيادة الاستثمار العام في الزراعة إلى ١٠ في المائة كحد أدنى من ميزانياتها الوطنية، وتحقيق الهدف المتمثل في زيادة النمو الزراعي إلى ٦ في المائة سنوياً.

ووضعت خطة جديدة للاستثمار في أواخر عام ٢٠٠٩، تبلغ فيها الشركاء من الحكومات بالخطط والبرامج من أجل تحقيق الأمن الغذائي، بما في ذلك بشأن ما تم تمويله ولا يزال يتعين تمويله ودعمه^(٣٤). وفي حزيران/يونيه ٢٠١٠، استثمر البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي ٥٠ مليون دولار أمريكي من أجل تحويل الزراعة على التلال بواسطة الحد من تآكل التربة وتعزيز الإنتاجية بطريقة مستدامة بيئياً.

٦٥ - ومن خلال رؤية بنغلاديش لعام ٢٠٢١^(٣٥)، فهي تتوقع أن تصبح بلداً متوسط الدخل يشكل الإنتاج الزراعي فيه المجال الأساسي للنمو. ويعد الاكتفاء الذاتي في الأرز أحد الأهداف لتحقيق الأمن الغذائي. وفي حين أصبحت بنغلاديش أقل اعتماداً على المساعدات الغذائية وتضاعف إنتاج الأرز فيها ثلاث مرات تقريباً، لا يزال العديد من أفقر السكان يعانون من سوء التغذية ولا تتوفر لديهم القدرة للحصول على الغذاء باستمرار. ومن أصل ١٦٠ مليون نسمة، يعاني ٦٠ مليون منهم من انعدام الأمن الغذائي وتؤثر سوء التغذية ونقص المغذيات الدقيقة على قرابة ٣٠ مليون امرأة و ١٢ مليون طفل دون الخامسة من العمر، في حين يعاني ٣ ملايين طفل دون الخامسة من العمر من سوء التغذية الحاد^(٣٦).

٦٦ - وخلال انعقاد منتدى الاستثمار بشأن الأمن الغذائي في بنغلاديش في أيار/مايو ٢٠١٠، نوقشت خطة استثمار قطرية من شأنها أن تساعد على تحقيق الأمن الغذائي واستدامته. وتتألف الخطة من مجموعة شاملة ومتكاملة من البرامج التي تربط بين الأبعاد الثلاثة للأمن الغذائي - توافر المواد الغذائية، والحصول على الغذاء والاستفادة من العناصر الغذائية - وتركز على الزراعة، وإدارة المياه ومصادر الأسماك والثروة الحيوانية، وسلسلة القيمة، والنظام العام لتوزيع الأغذية، وشبكات الأمان والتغذية وسلامة الأغذية. ودعمًا لهذه الجهود القطرية، استثمر البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي ٥٠ مليون دولار في حزيران/يونيه ٢٠١٠ لتعزيز إنتاجية صغار المزارعين وقدرتهم على مواجهة أمواج المد والفيضانات وموجات الجفاف المتكررة، وتمويل اعتماد أصناف البذور المحسنة وتحسين تقنيات إدارة المياه.

Nabarro, David. Statement to the Rwanda CAADP Post-Compact Meeting. December 2009, (٣٤)
Bangladesh Vision 2021

(٣٥) رؤية بنغلاديش لعام ٢٠٢١؛ متاح على الموقع: http://www.cpd-bangladesh.org/Policy%20Brief/sub%20folders/downloads/Vision_2021_English.pdf

Nabarro, David. Statement on Achieving and Sustaining Food Security in Bangladesh. Bangladesh Food (٣٦)
Security Investment Forum, May 2010.

زيادة إنتاجية المزارعين: ملاوي

٦٧ - يصف الكثيرون التحول الذي قامت به ملاوي هذا العام من الاعتماد على المعونة الغذائية إلى بلد مصدر للذرة بالـ "معجزة" الناجمة عن نجاح تقديم الأسمدة الكيماوية وبذور الذرة المحسنة بدعم من الحكومة التي وزعتها على صغار المزارعين. وفي حين تعتبر الاستثمارات الحكومية في مجال إنتاج الأغذية المحلية في غاية الأهمية لتحقيق التنمية الزراعية والريفية المستدامتين، فقد أحدثت قصة النجاح هذه مناقشات مفادها بأن "الحل الفني" المتمثل في دعم الأسمدة والبذور المستوردة لن يكون مفيدا إلا لأجل قصير^(٣٧)، وأن النجاح الطويل الأجل لثورة خضراء مستدامة حقا في أفريقيا يتطلب حصول صغار المزارعين على أراضي كافية، فضلا عن وصولهم إلى الأسواق الزراعية، لكسب العيش اللائق وإنتاج كميات فائضة بطريقة مستدامة.

٦٨ - واستجابة لفائض الحبوب في ملاوي، اشترى برنامج الأغذية العالمي ٥٠ طنا من الذرة في تموز/يوليه ٢٠١٠ من رابطة الحبوب والبقوليات، وهي منظمة من المزارعين تضم أكثر من ٩٥ ٠٠٠ من صغار المزارعين، كجزء من "مبادرة شراء من أجل التقدم" التي تقوم بها الوكالة، والتي تشتري بموجبها الفائض من منظمات المزارعين المحليين من أجل عمليات المساعدات التي تقوم بها، مما يساعد على زيادة الإنتاج الزراعي والدخل في الدول النامية. وتستخدم منظمات المزارعين بدورها أرباحها لزيادة الإنتاج وزيادة الأمن الغذائي، بما في ذلك من خلال استثمار بعض أرباحها في شراء البذور والأسمدة لموسم الحصاد القادم. ويقدر أنه بحلول عام ٢٠١٣، سيتمكن ما لا يقل عن نصف مليون من صغار المزارعين - معظمهم من النساء - من زيادة وتحسين إنتاجهم الزراعي وتحسين أرباحهم بفضل هذه المبادرة التي انطلقت في عام ٢٠٠٨، والتي يعمل بها حاليا في ٢١ بلدا. وبالإضافة إلى دعم تبادل السلع الأساسية، تقوم المبادرة أيضا بالشراء من منظمات المزارعين مباشرة ومساعدتهم على تحقيق معايير السوق^(٣٨).

(٣٧) GRAIN, "Unravelling the 'Miracle' of Malawi's Green Revolution". January 2010. متاح على الموقع: http://www.grain.org/seedling_files/seed-10-01-1.pdf

(٣٨) صغار المزارعين في ملاوي: آخر المستفيدين في إطار برنامج الأمم المتحدة للمشتريات المحلية، تموز/يوليه ٢٠١٠، متاح على الموقع: <http://www.un-foodsecurity.org/node/626>

رابعاً - سبل المضي قدماً: الحفاظ على الزخم العالمي بشأن اتباع نهج شامل لتحقيق الأمن الغذائي من خلال التنمية الزراعية

٦٩ - بشكل عام، ثمة تنسيق متزايد بين العديد من أصحاب المصلحة على الصعيد الدولي، يوفر هيكلاً تنظيمياً مفيداً للجهود الإقليمية والوطنية. إذ توفر الشراكة العالمية من أجل الزراعة والأمن الغذائي والتغذوي إطاراً مفاهيمياً، وتشجع الفرقة الرفيعة المستوى على التنسيق وتضافر الجهود، ويوفر البرنامج العالمي المعني بالزراعة والأمن الغذائي وسيلة لترشيد الدعم المالي، وتحفز الرؤية الجديدة للزراعة التابعة للمنتدى الاقتصادي العالمي والتحالف من أجل ثورة حضراء في أفريقيا على العمل المشترك من قبل القطاعين الخاص والعام، ويؤدي إصلاح منظومة المجموعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية إلى تيسير إجراء البحوث، ويؤدي إعادة تنشيط لجنة الأمن الغذائي إلى تحسين الإدارة الشاملة لأعمال الأمن الغذائي. وتواجه هذه الجهات الفاعلة كلها تحديات في إيجاد السبل التي يمكن لمختلف عناصرها المساعدة على الالتقاء معاً، والقيام بذلك من خلال اتخاذ تدابير تدعم تحقيق النتائج المتفق عليها على الصعيد العالمي وكذلك على المستوى الوطني^(٣٩).

٧٠ - وفي الاجتماع الرفيع المستوى حول الشراكة من أجل الأمن الغذائي الذي عقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، اقترح الأمين العام للأمم المتحدة خطوات لنقل المبادئ المتفق عليها دولياً بشأن الأمن الغذائي إلى حيز العمل، داعياً الحكومات إلى وضع استراتيجيات قطرية وإقليمية، ووضع خطط وبرامج استثمار قطرية لتحقيق أهداف هذه الاستراتيجيات، وكفالة المساءلة المتبادلة من خلال المعايير العامة، والمؤشرات، ووضع إطار لاستعراض الأقران لقياس التقدم المحرز، ووضع هيكليّة مرنة التمويل منسقة تنسيقاً جيداً تشمل آليات ثنائية ومتعددة الأطراف لدعم استراتيجيات وخطط الاستثمار القطرية. كما أعرب عن تأييده لتوسع التعاون فيما بين بلدان الشمال والجنوب وبين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل تطوير وتنفيذ الخطط القطرية الشاملة، ودعاً قادة العالم إلى العمل مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية، والجمعيات والمنظمات والوكالات لتعزيز آليات للتعاون المالي والتقني مع الجهات المانحة والجهات المعنية الأخرى لتسهيل التكامل الاقتصادي الإقليمي^(٤٠).

(٣٩) Nabarro, David. Notes from Presentation on Food Security, G8 Development Ministers' Meeting, Halifax, Nova Scotia, 28 April 2010.

(٤٠) "الشراكة من أجل الأمن الغذائي: المضي قدماً: اقتراح قدمه الأمين العام للأمم المتحدة بان كي - مون ووزيرة خارجية الولايات المتحدة، هيلاري كلينتون". متاح على الموقع: <http://www.un.org/issues/food/taskforce/pdf/Partnering%20for%20Food%20Security%20-%20Moving%20forward.pdf>

٧١ - إن كفالة الملكية الواسعة النطاق والشاملة أمران أساسيان لتحقيق الأمن الغذائي والتغذوي، وتعتبر الشراكات الواسعة التي تركز على النتائج السبيل للمضي قدماً. إن الحاجة إلى تنسيق مختلف المبادرات والتعاون في العمل يضع عبئاً كبيراً على المسؤولين عن القيادة والتنسيق. إن علامات الاستقطاب بين الحكومات والآليات الجديدة للتمويل المتعدد الجهات المانحة، وتعزيز كثافة العمليات القطرية التي قد لا تكون متوافقة مع الجداول الزمنية وجدول أعمال الجهات المانحة، ووجود التحديات الحالية في المستقبل، إذا كان على العملية العالمية أن تقودها البلدان حقاً والحفاظ على الخصائص الشمولية لبيان أكويلا ومبادئ روما^(٣٩).

٧٢ - وبدون استثمارات إضافية كبيرة وتحسين السياسات التي تدعم الزراعات الصغيرة، لن تحقق العديد من أشد البلدان فقراً الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية. ونتيجة لذلك، هناك حاجة لزيادة الإنفاق على الإنتاج الزراعي سواء من خلال المساعدة الإنمائية الرسمية، أو الاستثمار الأجنبي المباشر ودعم الميزانية الوطنية. إن الحلول للمشاكل الزراعية والريفية هي الأكثر نجاحاً في سياق سياسات متناسقة ومتكاملة، والسياسات الوطنية ودون الإقليمية التي تأخذ في الاعتبار القيود التي تفرضها البيئات الوطنية ودون الإقليمية والدولية. لذلك يجب على المنظمات الريفية تأمين سبل للمشاركة والتأثير على خيارات السياسات والآليات في هذه المجالات.

٧٣ - إن استعراض الكثير من الجهود الجارية حالياً على النحو المبين أعلاه، يوحي بأنه بالرغم من زيادة مستوى التنسيق والاتصالات بين أصحاب المصلحة المستثمرين والمتأثرين من أزمة الغذاء، فإنه لم يتبين بعد ما إذا كان زخم هذه العمليات سينجح في إحداث تغييرات طويلة الأجل ذات مغزى على صغار المزارعين الفقراء في البلدان النامية، ولا سيما على المرأة في البلدان التي تحتاج حالياً إلى مساعدات غذائية.